الأمم المتحدة

A/C.5/62/SR.33

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
11 June 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد علي ..... (ماليزيا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ (تابع)

التقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، والباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، والباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، المتعلقة بتعزيز إدارة الشؤون السياسية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

08-27228 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

التقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، والباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، والباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، المتعلقة بتعزيز إدارة الشؤون السياسية (*A/62/7/Add.32* و *A/62/521* و *Corr.1*؛ و *A/C.5/62/24* و *A/C.5/62/25*)

١ - **السيدة بارسينا** (وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية): أشارت، في معرض تقديمها لتقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة في إطار الأبواب ١ و ٣ و ٢٨ دال و ٣٥، المتعلقة بتعزيز إدارة الشؤون السياسية (A/62/521 و Corr.1)، إلى أن الأمين العام أكد على الصلة الوثيقة بين السلم والأمن، وحقوق الإنسان والتنمية، وأكد أيضا عزمه على مواصلة إشراك كافة الأعضاء في إصلاح وتعزيز إدارة الشؤون السياسية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارات أخرى. وقد شرعت المنظمة في تنفيذ مهمتها الصعبة المتمثلة في تعزيز المنظمة وإصلاحها وأعادت تنظيم عملياتها لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وحان الوقت للاهتمام بمنع النزاعات وبناء السلام، مع التركيز بشكل خاص على أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، وإعادة النظر في النهج الذي تتبعه إزاء الديلوماسية الوقائية. وعلى المنظمة أن تستغل إلى أقصى حد إمكانياتها في مجال المساعي الحميدة والوساطة الدولية بالمعنى الأوسع لروح الميثاق.

٢ - ومضت قائلة إن مقترحات الأمين العام توضح كيف تعتزم المنظمة إقامة التوازن بين المطالب المفروضة على الأمم المتحدة ووسائل تنفيذها. فمن خلال تعزيز إدارة الشؤون السياسية، ستصبح الأمانة العامة منبرا فعالا وسباقا إلى أخذ المبادرة في مجال الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة، بما في ذلك الوساطة في خدمة الدول الأعضاء، وستكون أيضا في موقع أفضل للعمل عن كثب بالشراكة مع الدول الأعضاء ومنظمات دولية وإقليمية أخرى.

٣ - فأولا، يقترح الأمين العام، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٢ بشأن إعلان تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ضمن إطار برنامج السنوات العشر لبناء القدرات للاتحاد الأفريقي، والبيان المشترك الصادر عن مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تعزيز مكتب الأمم المتحدة للاتصال في أديس أبابا وتغيير اسمه ليصبح مكتب دعم السلام والأمن لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٤ - ثانيا، سيجري تعزيز الشُعب الإقليمية لتحسين نوعية الرصد والتحليل، وصياغة السياسات وإرسال الموارد بسرعة لدعم الإسراع بحل النزاعات وجهود المساعي الحميدة. ثالثا، سيجري تعزيز الدعم المقدم في مجال تخطيط السياسات والوساطة بإنشاء شعبة لدعم السياسات والشراكات والوساطة، بغية تحسين قدرة المنظمة على مساعدة الدول الأعضاء في طائفة واسعة من القضايا العالمية الشاملة ومنهجة الدبلوماسية الوقائية وتفعيلها. ومن شأن إنشاء تلك الشُعبة أن يعزز أيضا الصلات مع بقية كيانات منظومة الأمم المتحدة ويضمن تحسين التنسيق والجهود المشتركة.

٥ - رابعا، تتطلب زيادة طلبات شعبة المساعدة الانتخابية للحصول على المساعدة التقنية تغيير مواردها بالشكل المقترح. خامسا، سيجري تعزيز شعبة شؤون مجلس الأمن لتلبية الطلبات المتزايدة دعما للمجلس، باعتبار حجم عمله المتزايد بسرعة. وأخيرا، ينبغي تحديد المهام الإدارية والتنفيذية

والإشرافية تحديدا دقيقا عن طريق تغيير محور تركيز العمل الذي يقوم به مكتب وكيل الأمين العام وتعزيز المكتب التنفيذي للإدارة.

٦ - وعلى العموم، سينشأ عن المقترحات الرامية إلى تعزيز إدارة الشؤون السياسية احتياجات إضافية قدرها ٢١ ٠٣٦ ١٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مع إضافة ١٠١ وظيفة. وستلزم زيادة قدرها ١٤ ٢٧٦ ١٠٠ دولار في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، لتغطية الاحتياجات الناشئة عن اقتراح إضافة ٩٦ وظيفة ونقل وإعادة تصنيف وظائف وكذلك احتياجات غير متعلقة بالوظائف، مثل نفقات السفر والعمليات. وستنشأ زيادة قدرها ٤٣٩ ٢٠٠ دولار في إطار الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، فيما يتعلق باقتراح إنشاء خمس وظائف جديدة وإعادة تصنيف وظيفة رئيس مكتب الأمم المتحدة للاتصال في أديس أبابا. وستنشأ زيادة قدرها ٤ ١٨٤ ٧٠٠ دولار في إطار الباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، لتغطية خدمات الدعم المشترك للوظائف الإضافية المقترح إنشاؤها. وستنشأ زيادة قدرها ٢ ١٣٦ ١٠٠ دولار في إطار الباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، بناء على اقتراح إنشاء وظائف جديدة، يقابلها مبلغ معادل تحت باب الإيرادات، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. ويرد ملخص تلك الاحتياجات من الموارد في الفقرات من ١٥ إلى ٢٠ والجداول من ١ إلى ٤ في التقرير. ويرد الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه في الفقرة ٣٥٥.

٧ - **السيد باسكو** (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية): قال إن الأمين العام وصف تعزيز إدارة الشؤون السياسية بأنه جزء هام من رؤيته العامة حول تعزيز المنظمة بجميع ركائزها. وترد مبررات هذه العملية ومقترحات مفصلة بشأنها في تقرير الأمين العام (A/62/521 و Corr.1). وتكتسي المقترحات أهمية حيوية في تكميل الإصلاحات السابقة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويتعين على المنظمة أن تصبح أكثر فعالية، ليس في تثبيت استقرار الوضع في مناطق النزاعات ومعالجة آثارها الجانبية على الوضع الإنساني فحسب، بل كذلك في منع تلك النزاعات وحلها بطرق سياسية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٨ - وقد جاءت مقترحات الأمين العام استجابة، على وجه الخصوص، للدعوة إلى مزيد من الفعالية في استخدام أدوات مثل الدبلوماسية الوقائية والوساطة والمساعي الحميدة للأمين العام في خدمة الدول الأعضاء والشركاء في المنظمات الإقليمية. ذلك أن الأمين العام يرغب في أن تكون الأمم المتحدة قادرة على التحرك بسرعة وفعالية في الميدان. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك التجربة الأخيرة في كينيا، حيث أمكن إيفاد موظفي الإدارة بسرعة إلى نيروبي بناء على طلب فريق الوساطة الذي يرأسه الاتحاد الأفريقي. وقد ساهم خبراء الإدارة في الشؤون السياسية والانتخابية إسهاما بالغ الأهمية في منع وقوع مأساة على نطاق أوسع. وفي الوقت نفسه، فإن دور الإدارة في كينيا قد أبرز القيود التي تواجهها. إذ تبين أن إيفاد بضعة من كبار الموظفين إلى نيروبي قد ألقى عبئا ثقيلا على الشُعب الإقليمية لأفريقيا، وأدى إلى صرف الاهتمام إلى حد كبير عن أزمات أخرى. وكثيرا ما تمنع الحاجة إلى التصدي للأزمات القصيرة الأجل الإدارة من التركيز على مسائل تتطلب نفسا أطول مثل التخطيط والتدريب والإدارة الفعالة وإقامة علاقات تآزر مع المنظمات الإقليمية وضمان الاتساق مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

٩ - وهذه القيود التي تواجهها الإدارة موثقة توثيقا جيدا في تقارير وتقييمات تؤكد على أن هناك اتجاها غير قابل للاستمرار يتمثل في تعاظم المسؤوليات وبقاء حجم الموارد

على ما هو عليه. والنتيجة أن إدارة الشؤون السياسية غير قادرة على القيام بانتظام بما يتطلبه النجاح في الدبلوماسية الوقائية من تحليلات وعمل دبلوماسي وتنسيق.

١٠ - وتواجه الإدارة تلك القيود، لا سيما على مستوى المقر، حيث ازدادت إلى حد كبير المسؤوليات عن إدارة المبادرات الدبلوماسية الحساسة والعمليات الميدانية والإشراف عليها، وأفاد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن عدد بعثات الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية قد ارتفع بمقدار ستة أضعاف منذ عام ١٩٩٠ وأنه ليس هناك ما يدعو إلى توقع انخفاض الطلب عليها. وفي الوقت نفسه، تواصل الإدارة كل يوم تحمل مسؤولياتها الأخرى الهامة في نيويورك، بما فيها تقديم خدمات للجان الجمعية العامة ومجلس الأمن، وأداء الدور المنوط بها بصفتها هيكل الدعم السياسي والدبلوماسي للأمين العام. والحال أن تخصيص موارد لتلك المهام الأساسية قد يتأثر سلبا بالاهتمام البالغ الذي يولى لتحليل السياسات المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية وكذلك لإدارة البعثات السياسية في الميدان والإشراف عليها. وتواجه الإدارة أيضا ازدياد طلبات كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة للحصول على مشورة سياسية.

١١ - وبناء على ذلك، يقترح الأمين العام اتخاذ عدد من الخطوات لتعزيز الإدارة. ويدعو الاقتراح الأول إلى تعزيز الشُعب الإقليمية إلى حد كبير، إلى جانب إعادة تنظيمها بعض الشيء لتحقيق مزيد من الفعالية. ثانيا، يسعى الأمين العام إلى الحصول على الدعم من أجل إنشاء شعبة متكاملة لدعم السياسات والشراكات والوساطة، بما من شأنه مساعدة المنظمة على بذل جهود وساطة أكثر انتظاما وزيادة قدرة الإدارة على الاعتناء بقضايا شاملة تتعلق بالسلم والأمن. وستؤدي الشُعبة المذكورة دورا حاسما في تحسين مستوى الأداء المهني للإدارة ككل. ثالثا، يطلب الأمين العام موارد إضافية لتعزيز فرع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن وشعبة المساعدة الانتخابية لتلبية طلب الدول الأعضاء المرتفع والمتواصل على خدماتها ولتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأخيرا، يطلب الأمين العام إنشاء وظائف لتعزيز قدرات الإدارة في مجالات التنظيم والتقييم والرقابة والاتصالات.

١٢ - وتدعو مقترحات الأمين العام إلى زيادة ملاك موظفي الإدارة بما يزيد قليلا على مائة وظيفة، من العدد الأساسي الحالي، وهو ٢٢٣ وظيفة. وتقدر التكلفة الإجمالية لتلك الزيادة بمبلغ ٢١ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وبين الأمين العام أيضا، من الناحية النظرية، إنشاء شبكة محدودة من المكاتب الإقليمية، بالتشاور مع الدول الأعضاء.

١٣ - وطيلة المناقشات التي جرت مع اللجنة خلال الأشهر الأخيرة، تم الإعراب عن التأييد القوي لفكرة تعزيز الإدارة. وبدا أن هناك إجماعا على أهمية الدبلوماسية الوقائية وضرورة تفعيل الأدوات الدبلوماسية للأمين العام. وفي الوقت نفسه، أحاطت الإدارة علما بالانشغالات التي أثارتها الوفود، سواء فيما يتعلق بمحتوى اقتراح الأمين العام أو بالعملية نفسها. وقد تم تناول بعض تلك المسائل في المراسلات الأخيرة بين لجنة التنسيق المشتركة لمجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز والأمين العام.

١٤ - ومن المهم التأكيد على أن فتح مكاتب إقليمية لا يتم إلا بناء على طلب من البلد المضيف وجميع بلدان المنطقة، وعلى أساس ولايات مناسبة. ومن الواضح أنه ليس من الممكن اتباع نهج واحد في جميع الحالات باعتبار تنوع العملاء. ذلك أن تدابير الشراكة والتنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قد تكون أهم وأكثر استعجالا في بعض المناطق من منع نشوب النزاعات. وستعمل الإدارة أيضا على تحقيق مزيد من التنوع، حيث ستعطى الأولوية في

تعيين موظفين جدد للنساء والرجال المنتمين إلى البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا، وفقا للأهداف التي حددتها الجمعية العامة من أجل تحقيق التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي.

١٥ - وفيما يتعلق بالشُعب الإقليمية داخل الإدارة، يمكن تغيير الأقسام والوحدات المقترحة في تقرير الأمين العام بسهولة في ضوء المقترحات البديلة. وفيما يتعلق بالمسائل الشاملة، لا تسعى الإدارة إلى خلق ازدواجية بإحداث مهام تقوم بها فعلا كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. إذ تؤدي قرارات الدول الأعضاء بإنشاء هيئات جديدة معنية بمسائل شاملة، مثل لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام، إلى إلقاء مزيد من الأعباء على الإدارة وليس إلى تقليصها، بما أن نواتج وقرارات تلك الهيئات ينبغي أن تتضمن نواتج سياسية. وتكون العديد من المسائل الشاملة موضوع المناقشات العادية للجمعية العامة وغيرها من الهيئات التشريعية، ويتوقع أيضا أن يتخذ الأمين العام مواقف بشأنها ويسدي المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن تأثيرها على السلم والأمن.

١٦ - **السيدة ماكلورغ** (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قالت، في معرض تقديمها لتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/62/7/Add.32)، إن جزءا كبيرا من الموارد الإضافية التي طلبها الأمين العام، أي ١٤,٣ مليون دولار من أصل ٢١ مليون دولار، يتعلق بالباب ٣، الشؤون السياسية.

١٧ - وتقر اللجنة الاستشارية بوجود قيود تنظيمية ومتعلقة بالموارد في مجالات معينة بإدارة الشؤون السياسية لها تأثير سلبي على قدرات الإدارة على القيام بوظائفها. وإذا كانت اللجنة الاستشارية توصي بقبول إنشاء بعض الوحدات الإضافية، فإنها تحذر من تجزيء الشُعب الإقليمية إلى وحدات متعددة لأن ذلك قد يجعل من الصعب إيفاد موظفين لتلبية الاحتياجات الناشئة، وقد يؤدي إلى طلبات بإنشاء وظائف عليا إضافية لترأس الوحدات الجديدة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى عمل المنظمات الإقليمية القائمة في عدة مجالات، ترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن تحقيق مزيد من الكفاءة في تلك الحالات عن طريق معالجة المسائل المطروحة بطريقة متكاملة بدلا من التعامل مع كل بلد على حدة.

١٨ - وكانت اللجنة الاستشارية قد أشارت في وقت سابق إلى ضرورة النظر في إمكانية إقامة علاقات تآزر، ليس بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية فحسب، بل كذلك بين جميع إدارات الأمانة العامة والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأفرقة القطرية، لتحقيق الكفاءة والاقتصاد في النفقات. ومن المهم أن تراعي الإدارة تماما، عند الاضطلاع بمهامها، اختصاصات الكيانات المعنية الأخرى التي لديها مزية نسبية. ففي بعض المناطق، ينبغي للإدارة أن تكمل العمل الذي قامت به بالفعل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المختصة المعنية بمسائل السلام والأمن، لا أن تكررها.

١٩ - وترى اللجنة الاستشارية، رغم ملاحظتها أن ترتيبات العمل بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام قد تحسنت، بأنه ينبغي معالجة مسائل شتى ورفع تقارير بشأنها إلى الجمعية العامة. وتشمل تلك المسائل وضع معايير واضحة وآليات صنع قرار شفافة لتحديد الإدارة الرائدة للبعثات السياسية الخاصة في الميدان، فضلا عن تعريف واضح لدور الإدارتين في تقديم الدعم لتلك البعثات. كما ينبغي أن يراعى مراعاة تامة في وضع منهجية لترتيبات دعم البعثات السياسية الخاصة، المشار إليها في تقرير الأمين العام عن تلك البعثات (A/62/512) التدابير المتخذة مؤخرا مثل تعزيز قدرات عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة،

وأي قرارات قد تتخذها الجمعية العامة بشأن المقترحات الحالية لتعزيز إدارة الشؤون السياسية، والعبر المستخلصة من دعم عمليات السلام.

٢٠ - وتشاطر اللجنة الاستشارية مكتب خدمات الرقابة الداخلية رأيه بأن زيادة عدد الموظفين ليست كافية في حد ذاتها لضمان أداء الولايات. إذ يلزم تحقيق تحول نوعي في سير العمل بالإدارة، باعتماد استراتيجية في مجال الموارد البشرية تضمن توافر مجموعات المهارات اللازمة في الموظفين وكذلك التدريب.

٢١ - وأحاطت اللجنة الاستشارية علما بالنهج الإقليمي المقترح إزاء الدبلوماسية الوقائية والوساطة كعنصر هام في عمل الإدارة. غير أن من الضروري تلافي الأخذ بنهج تجزيئي فيما يتعلق بما يعتزم الأمين العام القيام به من توسيع شبكة الوجود الميداني الإقليمي. وتتوقع اللجنة أن يقدم الأمين العام مقترحا تفصيليا شاملا عن تعزيز الوجود الميداني الإقليمي، بما في ذلك معلومات عن مبررات إنشاء مكاتب إقليمية، وإجراءات الموافقة عليها من طرف الهيئات التشريعية المختصة، وعملية التشاور مع الدول الأعضاء في المنطقة المعنية، والمهام التي من المقرر إسنادها إلى تلك المكاتب، وآليات التفاعل والتنسيق مع الكيانات الأخرى الموجودة في الميدان، مثل عمليات حفظ السلام والمبعوثين الخاصين ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومكتب دعم بناء السلام والمنظمات الإقليمية، فضلا عن الترتيبات التنظيمية والمالية المقررة.

٢٢ - وأخيرا، ستشمل توصيات اللجنة الاستشارية تخفيضا إجماليا قدره ٨,١ مليون دولار في التقديرات الإضافية التي طلبها الأمين العام والبالغة ٢١ مليون دولار ، وتخفيضا قدره ٤١ وظيفة من أصل ١٠١ وظيفة إضافية مقترحة.

٢٣ - **السيدة سيمكيتش** (سلوفينيا): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة لعضوية الاتحاد: كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب: ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ فضلا عن أرمينيا وجورجيا وليختنشتاين وأوكرانيا، قائلة إن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لدور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وحلها، ويؤيد بقوة عمل المنظمة في مجال الدبلوماسية الوقائية. ولئن كررت الإعراب عن قلق الاتحاد إزاء النهج التجزيئي المتبع في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فإنها أشارت إلى إقراره بوجود قيود في مجالي التنظيم والموارد على إدارة الشؤون السياسية تحد من قدرتها على أداء مهامها، وتطلّعه إلى مناقشة المقترح المعروض على اللجنة بموضوعية. والهدف من تعزيز الإدارة هو سد الثغرات وتلافي الازدواجية وضمان اتباع نهج منسق ومتسق إزاء منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبنائه في منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وينبغي وضع هدف مشترك هو ضمان تمكين المنظمة ككل من إنجاز عملها بأفضل وأكفأ طريقة ممكنة. وتعد الإدارة بفعالية من حيث التكلفة ومعرفة كيفية إدارة عملية التغيير عنصرين أساسيين في هذا الصدد.

٢٤ - **السيد هانت** (أنتيغوا وبربودا): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين قائلا إن المجموعة تولي أهمية كبيرة لتعزيز الأمم المتحدة وتحقيق كامل إمكاناتها بناء على الأولويات والولايات التي توافق عليها الدول الأعضاء. ويتعين أن تكون الأمم المتحدة، بعد إصلاحها، سريعة الاستجابة لجميع أعضائها ووفية للمبادئ التي تأسست عليها ومهيأة لأداء ولايتها. ولا يمكن الحكم على مدى نجاح إصلاح الأمم المتحدة إلا بإجراء تقييم جماعي للتحسن في أداء المنظمة. وإن تقوية جانب المنظمة واستجابتها بمزيد من الفعالية للاحتياجات الجماعية لكافة الأعضاء يخدم مصلحة الجميع.

٢٥ - وتتفق المجموعة مع الرأي القائل إن تحسين قدرة المنظمة على منع نشوب النزاعات وحلها هو استثمار أفضل من تحمل ما تخلفه الحروب والنزاعات المسلحة من تكاليف باهظة. وينبغي أن تكون الجهود المبذولة لتعزيز دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات متوازنة وشاملة، وأن تتم وفقا لميثاق المنظمة وللقانون الدولي، وأن تقترن بجهود موازية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، لا سيما عن طريق تحقيق التنمية المستدامة من خلال النمو الاقتصادي المطّرد والقضاء على الفقر.

٢٦ - وتتوقع المجموعة الشروع في النظر في مقترحات الأمين العام المتعلقة بإصلاح دعامة التنمية للمنظمة، وتحث اللجنة الاستشارية على تقديم تقرير عنها على سبيل الأولوية، واضعة في الاعتبار علاقة الترابط بين تلك المقترحات والمقترحات المتعلقة بتعزيز قدرات إدارة الشؤون السياسية في مجالي الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات. وتعتقد المجموعة اعتقادا راسخا أن تقوية جانب الأمم المتحدة يستلزم تقوية دعامة التنمية لأنه لا سلام بدون تنمية.

٢٧ - وقد نظرت المجموعة بعناية في تقرير الأمين العام (A/62/521 و Corr.1). ورغم تأييدها لبعض عناصر المقترحات، فإن لديها أيضا انشغالات أعرب عنها في الرسالة المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الرئيسين المشاركين للجنة التنسيق المشتركة التابعة لمجموعة الـ ٧٧ والصين (A/C.5/62/24)، بشأن إصدار تصويب لتقرير الأمين العام. وأعربت المجموعة عن خيبة أملها لعدم استجابة الأمانة العامة لطلبها. ذلك أن تقرير الأمين العام يطلق أحكاما سياسية قد تترتب عليها عواقب وخيمة وليس لعدد من المقترحات ولاية حكومية دولية. ولا يعكس التقرير بما فيه الكفاية وجهات نظر البلدان النامية وأولوياتها ودورها، بما في ذلك إسهامها في منع نشوب النزاعات وحلها. لذلك يلزم إيضاح بعض المقترحات لتمكين الدول الأعضاء من اتخاذ قرار مدروس.

٢٨ - والهدف من تعزيز الإدارة وترشيدها، بما في ذلك دورها في دعم جهود منع النزاعات وحلها، هو تحسين فعاليتها وكفاءتها. وقد حددت ولاية الإدارة بناء على قرارات اتخذتها الدول الأعضاء، لذلك فإن إدخال أي تغيير على ولايتها وهيكلها يتطلب نفس الشيء. ورحبت المجموعة بتأكيدات وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الواردة في رسالته المؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى الرئيسين المشاركين للجنة التنسيق المشتركة (A/C.5/62/25)، بأن مقترحات الأمين العام لن تؤدي إلى توسيع المهام المسندة فعلا للإدارة. غير أن المجموعة تود الحصول على مزيد من المعلومات من مكتب خدمات الرقابة الداخلية حول هذا الموضوع، وكذلك الاستيضاح عن الإدارة المسؤولة في الأمم المتحدة عن البعثات السياسية الخاصة.

٢٩ - وفيما يتعلق بإنشاء مكاتب إقليمية، تتفق المجموعة مع ملاحظات اللجنة الاستشارية (A/62/7/Add.32، الفقرة ٢٣). ويتطلب إنشاء هذه المكاتب الحصول على ولاية مناسبة من الجمعية العامة لا تشمل سوى بلدان المنطقة المعنية، وتنفذ بالاتفاق مع جميع الدول المعنية. وينبغي القيام بذلك على أساس كل حالة على حدة، بمراعاة خصوصيات مختلف المناطق وبالاحترام التام لمبدأي السيادة والاستقلال.

٣٠ - وإذا كانت المجموعة ترحب بتأكيد وكيل الأمين العام على عدم تقديم أي طلب محدد للحصول على موارد من أجل إنشاء مكاتب إقليمية وبأنه ليس هناك صيغة عامة موحدة لكيفية أداء هذه المكاتب عملها، فإنها تشير إلى أن العناصر الرئيسية لخطة تعزيز الإدارة تتضمن، كما ورد في صحيفة الوقائع المنشورة في الموقع الشبكي للإدارة بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ترشيد وجودها الميداني

عن طريق القيام، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، بإقامة شبكة محدودة من المكاتب الإقليمية لمساعدة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في جهود الدبلوماسية الوقائية. لذلك تطلب المجموعة توضيح التناقض الظاهر.

٣١ - وتشعر المجموعة بالانشغال أيضا إزاء بعض المقترحات المتعلقة بإعادة هيكلة الشُعب الإقليمية داخل الإدارة. وتتفق اتفاقا تاما مع اللجنة الاستشارية بأن بعض الشُعب لا تتطلب هذا العدد الكبير من الوحدات المقترحة، بل ستستفيد أكثر من اتباع نهج يتمحور حول القضايا. وتطلب المجموعة توضيح ما ذكره وكيل الأمين العام من أن الإدارة ستواصل اتباع الممارسة الحالية، أي استخدام أفرقة مرنة بدلا من تقسيم كل شعبة إقليمية إلى أقسام ووحدات ثابتة.

٣٢ - وأكدت المجموعة أهمية مبدأ التوزيع الجغرافي العادل بغية تصحيح الاختلال الحالي في الإدارة. ذلك أن المواطنين من منطقة معينة هم الأدرى بها. غير أن إعطاء الأولوية لنساء ورجال لمجرد انتمائهم إلى البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا لا يعالج الشواغل التي أثارتها المجموعة، بل قد يفاقم الاختلال الحالي.

٣٣ - ولا يتضمن تقرير الأمين العام، ولا رسالة وكيل الأمين العام، معلومات مفصلة عن ولايات الإدارة بشأن تخطيط السياسات والقضايا الشاملة. لذلك ينبغي تقديم مزيد من المعلومات عن الولايات التي توافق عليها الدول الأعضاء بخصوص توسيع نطاق مهام الإدارة وولاياتها في مجال القضايا الشاملة، وكذلك عن طلبات الحصول على المشورة السياسية المقدمة إلى الإدارة من هيئات الأمم المتحدة التي لديها ولايات قائمة ذات صلة. وأخيرا، فإن صحيفة الوقائع، المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تشير أيضا إلى مقترح للمتابعة بإنشاء حساب للدعم سيقدم في وقت لاحق وسيتطلب دراسة متأنية.

٣٤ - **السيد ماكني** (كندا): تحدث باسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا، فقال إن منع نشوب النزاعات العنيفة وحلها بالطرق السلمية يكتسيان أهمية محورية في ولاية الأمم المتحدة. وأضاف أن وفود مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا تؤيد جهود المنظمة في هذا الصدد.

٣٥ - وتكمن الدبلوماسية الوقائية في صميم ميثاق الأمم المتحدة. وقد وسع مجلس الأمن والجمعية العامة نطاق ولايات المنظمة المتصلة بالدبلوماسية الوقائية، وما فتئت تزداد طلبات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية للحصول على دعم إدارة الشؤون السياسية لجهودها الخاصة من أجل منع نشوب النزاعات. وإذا كانت الإدارة قد حققت الكثير من الإنجازات على الرغم من مواردها المحدودة، فإن عددا متزايدا من التقارير، كان أولها تقرير الإبراهيمي لعام ٢٠٠٠، يبين أن الإدارة غير مهيأة لأداء الدور القيادي الاستراتيجي اللازم لتفعيل جهود المنظمة في مجال الدبلوماسية الوقائية.

٣٦ - وأعربت وفود المجموعة عن ارتياحها لتركيز المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام (A/62/521 و Corr.1) على ثلاثة عناصر أساسية هي إعادة هيكلة الإدارة لجعلها أكثر تركيزا على الميدان؛ وتوفير الموارد الكافية للدبلوماسية الوقائية؛ وضمان تحسين التعاون مع الشركاء، سواء داخل المنظمة أو خارجها.

٣٧ - ومن المهم، من أجل تعزيز إدارة الشؤون السياسية، تحسين أداء المنظمة نفسها. ومن الضروري تحسين التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعالجة حالات النزاع المحتملة والتأكيد على أن إدارة الشؤون السياسية تعمل بفعالية، ليس مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني فحسب، بل أيضا مع الطائفة الواسعة من الجهات الفاعلة داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد أثارت اللجنة الاستشارية عددا من الشواغل الوجيهة في هذا الصدد.

٣٨ - وأعربت وفود المجموعة عن التزامها بتزويد الأمانة العامة بما يلزمها من موارد لتنفيذ أنشطتها بفعالية وكفاءة. ولئن اعترفت تلك الوفود بالحاجة إلى موارد إضافية، فإنها ستسعى إلى الحصول على تأكيدات بأن كل إمكانيات إعادة توزيع الموارد قد استنفدت وأنه تم تحليل طلبات الحصول على موارد إضافية تحليلا دقيقا.

٣٩ - وتتفق وفود المجموعة على ضرورة تخصيص موارد إضافية لشعبتي آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا وتقسيم شعبة آسيا والمحيط الهادئ إلى قسمين. كما أيدت تعزيز وحدة دعم الوساطة وشعبة المساعدة الانتخابية، لأن تلك الهيئتين تؤديان مهاما صعبة بموارد محدودة.

٤٠ - **السيد ليما** (الرأس الأخضر): تحدث باسم المجموعة الأفريقية، فقال إن المجموعة ترحب بمقترحات الأمين العام عن تعزيز قدرات إدارة الشؤون السياسية لمنع نشوب النزاعات وحلها.

٤١ - وبما أن عدد النزاعات أكبر في أفريقيا منه في أي قارة أخرى، فلا يمكن التعامل حصرا مع منع نشوب النزاعات وحلها ضمن الإطار العام الوارد في مقترحات الأمين العام، بل يجب أن تحظى أفريقيا باهتمام خاص. وينبغي أن تعالج بحزم أسباب النزاعات، مثل الفقر وضعف النظم الاقتصادية وعدم استقرار المؤسسات الديمقراطية والتنمية. وتتطلع المجموعة إلى تعزيز الشراكة بين الإدارة والاتحاد الأفريقي في مجال دعم الانتخابات ومكافحة الفقر وحماية اللاجئين ومنع انتشار العنف.

٤٢ - وتتطلب الدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات زيادة مقابلة في الموارد. وتلاحظ المجموعة الأفريقية بقلق أن اللجنة الاستشارية قد أوصت بعدم إنشاء العديد من الوظائف المطلوبة لأفريقيا وتود الاطلاع على وجهات نظر الأمانة العامة بشأن الأثر المترتب على تلك التوصيات.

٤٣ - وأعربت المجموعة أيضا عن انشغالها إزاء الاقتراح الداعي إلى إنشاء مكاتب إقليمية. إذ لا يمكن إقامة مكاتب من هذا القبيل بدون موافقة البلد المعني وتأييد الجمعية العامة، ولا يمكن بسط سلطتها خارج حدود البلد المعني.

٤٤ - وتعلق المجموعة الأفريقية أهمية كبيرة على التوزيع الجغرافي العادل، الذي يعد مبدأ أساسيا من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن يراعى في عملية تعزيز الإدارة الحاجة إلى تصحيح اختلال التوازن الحالي.

٤٥ - **السيد هيلر** (المكسيك): تحدث باسم مجموعة ريو فقال إن المجموعة تعترف بأهمية آليات تعزيز قدرات المنظمة في مجال الدبلوماسية الوقائية؛ غير أنها تقر أيضا بأن الموارد المحدودة والقيود الهيكلية تضعف قدرة إدارة الشؤون السياسية على الاضطلاع بمهامها بفعالية.

٤٦ - وأعرب عن أسفه لعدم مناقشة العناصر السياسية الواردة في تقرير الأمين العام في إطار محفل آخر. وينبغي أن تقتصر اللجنة الخامسة على النظر في الجوانب المالية والمتعلقة بالميزانية من المقترحات.

٤٧ - ولاحظت المجموعة بقلق بالغ عدم صحة الإشارات والأحكام المتعلقة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونبهت الأمانة العامة إلى تلك الأخطاء لتصحيحها.

٤٨ - وتتفق المجموعة مع مقترح الأمين العام الداعي إلى إقامة شعبة مستقلة خاصة بالأمريكتين، غير أنها لا تتفق مع طريقة التقسيم المقترحة. إذ يقضي المنطق أن تقسم الشُعبة إلى ثلاثة أقسام بدلا من أربعة، وهي: أمريكا الشمالية، وأمريكا الجنوبية، وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

٤٩ - وأعربت المجموعة عن ثقتها بأن إدارة الشؤون السياسية ستولي، بالتنسيق مع إدارة عمليات حفظ السلام، الاهتمام اللائق لهايتي، وهي البلد الوحيد في مجموعة ريو المدرج على جدول أعمال مجلس الأمن، وخاصة في مجال

المساعدة الانتخابية. ويجب على الإدارة، من خلال شعبة الأمريكتين، التنسيق مع المنظمات الإقليمية، مثل منظمة الدول الأمريكية وكذلك المنظمات دون الإقليمية. وتمتلك أمريكا اللاتينية بالفعل الأدوات السياسية اللازمة للتعامل مع مسائل سياسية محددة.

٥٠ - وإذا كان تقرير اللجنة الاستشارية (A/62/7/Add.32) يتيح أساسا جيدا للمناقشة، فإن المقترحات تحتاج إلى مزيد من التحليل وينبغي أن تأخذ في الاعتبار تعزيز الإدارات الأخرى، ولا سيما إدارة عمليات حفظ السلام، وإمكانية إقامة علاقات تآزر مع كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. ولهذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى أن الأساس النظري لهذا الاقتراح هو جعل إدارة الشؤون السياسية أكثر تركيزا على الميدان.

٥١ - والمجموعة غير مقتنعة بجدوى أو أهمية إنشاء مكتب إقليمي في أمريكا اللاتينية. وينبغي ألا تنشأ مكاتب إقليمية في مناطق أخرى بدون موافقة الدول المعنية، بالتنسيق الكامل مع الهيئات الإقليمية المختصة. وتتفق المجموعة مع اللجنة الاستشارية حول ضرورة إتاحة كافة المعلومات عن مبررات إنشاء هذه المكاتب، وإجراءات الموافقة عليها من قبل الهيئات التشريعية المختصة، وعملية الاطلاع على وجهات نظر الدول الأعضاء.

٥٢ - **السيد جول** (النرويج): تحدث أيضا باسم أيسلندا فقال إن النرويج تشاطر رغبة الأمين العام في إصلاح وتعزيز إدارة الشؤون السياسية. غير أنه يجب على الأمانة العامة أن تؤكد للدول الأعضاء أن الموارد الحالية تستخدم بالكامل وأنه ينظر في إمكانية زيادة الكفاءة و/أو الاقتصاد في النفقات.

٥٣ - وتتفق النرويج مع اللجنة الاستشارية على ضرورة توسيع نطاق التعاون بين إدارة الشؤون السياسية وبقية كيانات منظومة الأمم المتحدة. وينبغي تعزيز الشُعب الإقليمية التابعة للإدارة بهدف تحسين مستوى هذا التعاون وتجنب الازدواجية.

٥٤ - وتتفق النرويج مع اللجنة الاستشارية على الحاجة إلى توضيح دوري كل من إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني. وطلبت الحصول على معلومات مفصلة حول جهود الإدارات لوضع إطار مرجعي من أجل التعاون في مجال البعثات الميدانية.

٥٥ - وسترحب النرويج أيضا بوضع منهجية لترتيبات الدعم المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة. ومن المهم العمل بأفضل الممارسات لإرساء ثقافة محورها تحقيق النتائج.

٥٦ - وبالرغم من الدعوات المتكررة إلى التمثيل الجغرافي العادل، فإن بعض البلدان، بما فيها النرويج، ما زالت ممثلة تمثيلا ناقصا في الإدارة. وينبغي أن يراعى في عملية إصلاح الإدارة وتعزيزها الحاجة إلى تحقيق أهداف التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين.

٥٧ - وترحب النرويج بالمقترح الداعي إلى إنشاء شعبة لدعم السياسات والشراكات والوساطة. وينبغي لتلك الشُعبة أن تعمل بشكل وثيق مع الوحدات المماثلة لها في مكتب دعم بناء السلام وإدارة عمليات حفظ السلام ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وكيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

٥٨ - **السيد كيم** (جمهورية كوريا): قال إن ميزانية حفظ السلام للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ تبلغ حوالي ٧ بلايين دولار، ومن المتوقع أن يتواصل ارتفاعها في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وإذا كانت إدارة التزاعات الدائرة حاليا وبناء السلام من المسائل التي تحظى بالاهتمام اللازم حاليا، فإن منع نشوب التزاعات من المواضيع التي لا تحظى بنفس القدر من الاهتمام؛ ذلك أن الحيلولة دون تحول المنازعات إلى

صراعات عنيفة طريقة أفضل لصون السلم والأمن الدوليين من اتخاذ تدابير في مرحلة ما بعد النزاعات. والدبلوماسية الوقائية من المهام الأساسية للأمم المتحدة.

٥٩ - كما أن المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام مهمة وأتت في محلها وحينها. وقال المتكلم إن وفده يود مع ذلك موافاته بتحليل للتدابير المقترحة من حيث جدوى التكاليف. وسيكون من المفيد أيضا أن تضرب الأمانة العامة أمثلة على نجاح الدبلوماسية الوقائية.

٦٠ - وأفاد مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في تقريره عن مراجعة الطريقة التي تنتهجها إدارة الشؤون السياسية في إدارة البعثات السياسية الخاصة (A/61/357)، أن ثمة خطر ازدواجية وتداخل متأصل في المهام السياسية التي تنهض بها الشُعب الإقليمية لإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، بسبب طبيعة ولايات وقدرات الإدارتين. لذلك على الأمانة العامة أن تحدد بمزيد من الوضوح نطاق ودور كل إدارة على حدة. وتتفق كوريا مع اللجنة الاستشارية على أنه ينبغي تجنب تجزيء الشُعب الإقليمية، الذي قد يؤدي إلى جمود هيكلي. وينبغي النظر في إمكانية إقامة علاقات تآزر بين إدارة الشؤون السياسية والوكالات المتخصصة وغيرها من الكيانات ذات الصلة.

٦١ - **السيد روزاليس دياز** (نيكاراغوا): تحدث أيضا باسم بوليفيا، فقال إن وفده يتفق مع الرأي الذي مفاده أن هناك بعض الثغرات التي ينبغي سدها في إدارة الشؤون السياسية. غير أن الجمعية العامة لم تصدر تكليفا واضحا بإعادة الهيكلة المقترحة في تقرير الأمين العام. والأدهى من ذلك أن التقرير يجافي الصواب ويفتقر إلى الحس السياسي السليم، بل إلى الحس السليم بوجه عام، فيما يتعلق ببعض المناطق. وكان من اللازم رصد التقديرات المنقحة بعناية أكبر.

٦٢ - وقد طلبت لجنة التنسيق المشتركة لمجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز إصدار تصويب على تقرير الأمين العام، لتمكين اللجنة الخامسة من التركيز على المسائل المالية والإدارية بدلا من القضايا السياسية الخلافية. بيد أن هذا لم يحدث. وادعت الإدارة أنه لم يكن لديها من الوقت ما يكفي للاستجابة للطلب وأنه كان من شأن إصدار التصويب أن يشكل سابقة مؤسفة. غير أن هذه الحجج ليست صحيحة، والواقع أن الأمانة العامة قد أصدرت بالفعل تصويبا واحدا على التقرير. ومن الواضح أن الشفافية كانت منعدمة، وبأن عددا محدودا من الوفود مارس ضغوطا غير مشروعة على الأمانة العامة.

٦٣ - وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى كفالة التآزر بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، لم يحدد بعد عدد كبير من آليات التفاعل. وأعرب المتكلم عن قلق وفده إزاء التعليق الذي أبداه مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومفاده أن التسلسل الإداري في البعثات السياسية الخاصة ما زال غير مؤكد.

٦٤ - ويحتاج تقسيم العمل بين مختلف الإدارات إلى توضيح، كما أن الهيئات المعنية بالتنمية مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حاجة أيضا إلى تنسيق جهودها وأهدافها.

٦٥ - وينبغي أن يراعى في الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات المنظمة في مجال الدبلوماسية الوقائية المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تكون سببا جذريا في نشوب كثير من النزاعات. ومن الضروري تعزيز أنشطة التنمية، مع مراعاة الترابط الوثيق بين السلام والتنمية واحترام حقوق الإنسان.

٦٦ - وقال إنه يتفق مع الرأي القائل إن إنشاء مكاتب إقليمية يتطلب موافقة الجمعية العامة - التي هي الهيئة

التشريعية العالمية الوحيدة التي لها السلطة السياسية اللازمة لذلك – فضلا عن الموافقة الصريحة للدول المعنية.

٦٧ – ويتضمن تقرير الأمين العام مجموعة من التحليلات السياسية الخاطئة، ولا سيما فيما يتعلق بالأمريكتين. والسبب في تلك الأخطاء على الأرجح ليس هو ضعف قدرات الإدارة فحسب، وإنما أيضا فكرة خاطئة مفادها أنه عندما تنتخب حكومات يسارية ديمقراطيا، يلاحَظ ''تزايد إحباط المواطنين إزاء مكاسب الديمقراطية''. فهذه التصريحات تؤدي إلى نتائج عكسية وهي غير دقيقة من الناحية التاريخية.

٦٨ – وقال إن وفده يتفق مع توصيات اللجنة الاستشارية بشأن قدرات شعبة الأمريكتين. فالشُعبة تتطلب تمثيلا جغرافيا عادلا بمعنى الكلمة، ولا سيما فيما يتعلق برعايا البلدان النامية، حتى يكون للموظفين معرفة بالمنطقة المعنية.

٦٩ – وتعارض نيكاراغوا إنشاء أي مكتب إقليمي أو دون إقليمي في الأمريكتين. وفي حال موافقة بلد ما على إنشاء مكتب تابع لإدارة الشؤون السياسية في إقليمه، فينبغي أن يكون المكتب وطنيا، لا إقليميا أو دون إقليمي.

٧٠ – وفي الختام، ذكر أن بلدان الأمريكتين قد أظهرت بصورة لا لبس فيها، في مؤتمر قمة مجموعة ريو الذي عقد في الجمهورية الدومينيكية في بداية آذار/مارس، أنها قادرة على حل أي أزمة بسرعة ودون تدخل خارجي. وستواصل هذه البلدان التركيز على تعزيز آلياتها الإقليمية للحوار السياسي ومنع أي شكل من أشكال التدخل الخارجي.

٧١ – **السيد ديفيد** (الفلبين): تحدث أيضا باسم جمهورية لاو الديمقراطية الشُعبية وماليزيا وميانمار وتايلند فقال إن الجمعية العامة ينبغي أن توافق على أي خطوات لتنفيذ اقتراح الأمين العام بإنشاء مكاتب إقليمية في إطار تعزيز إدارة الشؤون السياسية، ويجب أن تكون الدول الأعضاء المعنية على علم تام بأهداف المكاتب الإقليمية ومهامها وبالترتيبات التنظيمية والمالية المتصلة بها. وتحقيقا للشفافية وتجنبا للازدواجية، ينبغي تقديم معلومات كاملة عن تفاعل كل مكتب من المكاتب الإقليمية المقترحة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في هذا المجال، بما فيها الصناديق والبرامج وعمليات حفظ السلام والمبعوثون الخاصون. وينبغي، على وجه الخصوص، أن يناقش اقتراح إنشاء مكتب إقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا مع الدول الأعضاء في المنطقة، وكذلك الحصول على موافقتها الكاملة. وفي هذا الصدد، على الأمانة العامة أن توضح نوع العلاقة التي ستربط المكتب بالمنظمة الإقليمية القائمة في المنطقة.

٧٢ – وترحب الوفود المعنية بالتوضيحات المتعلقة بإنشاء مكاتب إقليمية، التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في رسالته المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى لجنة التنسيق المشتركة لحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين (A/C.5/62/25). وتقدر تلك الوفود بخاصة التأكيد على أن المكاتب لن تفتح إلا بعد الموافقة المسبقة للبلد المضيف وجميع البلدان الأخرى في المنطقة، وإسناد ولاية مناسبة إليها بناء على قرار من الدول الأعضاء حسب ظروف كل حالة على حدة. ولاحظت الوفود أيضا أنه لن يكون للمكاتب الإقليمية أي دور خارج الحدود، وأن تقرير الأمين العام لم يتضمن قائمة شاملة بالمكاتب الإقليمية المحتمل إنشاؤها و لم يقدم طلبا محددا للحصول على التمويل. وتتطلع الوفود إلى استمرار علاقة تفاعل شفافة ومفتوحة، بما من شأنه أن يوفر للدول الأعضاء معلومات وافية عن الجهود الرامية إلى تعزيز إدارة الشؤون السياسية، وبالتالي تيسير اتخاذ قرارات مدروسة من جانب الدول الأعضاء التي يهمها الأمر.

٧٣ – **السيد إلكين** (تركيا): قال إن وفده، الذي يؤيد بيان ممثل سلوفينيا باسم الاتحاد الأوروبي، يود أن يؤكد من جديد على الأهمية التي يوليها لتعزيز إدارة الشؤون السياسية،

التي تعمل كأداة تنفيذية للأمين العام في جهوده المبذولة في مجال المساعي الحميدة والإجراءات الوقائية، وتتيح استراتيجية شاملة للبلدان التي تشهد نزاعات أو الخارجة من نزاعات.

٧٤ - ووفقا لما ذكره مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره عن مراجعة الطريقة التي تنتهجها إدارة الشؤون السياسية في إدارة البعثات السياسية الخاصة (A/61/357)، فإن الموارد المالية للإدارة لم ترتفع بنفس السرعة التي تكاثرت بها أنشطتها، مما يشكل تحديا كبيرا بالنسبة لقدرتها على أداء وظائفها وولاياتها. ومن الأفضل تسهيل الحصول على الموارد من أجل حل النزاعات في مرحلة مبكرة، وبالتالي منع نشوب نزاعات أوسع نطاقا وأكثر حدة وتعقيدا. ويكتسي تعزيز القدرة على التحرك والوجود في الميدان أهمية كبيرة في التعامل مع مثل هذه الحالات وتمكين المنظمة من القيام بدور أكثر نشاطا وفعالية كمنبر للدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة والوساطة.

٧٥ - والاقتراح الحالي بتعزيز إدارة الشؤون السياسية، الذي يتطلب تخصيص موارد مالية، يستحق اهتماما وعناية فائقة. وبطبيعة الحال، ينبغي للمنظمة أن تحاول إيجاد طرق لنقل الموظفين من داخل منظومة الأمم المتحدة إلى الوحدات التي تعاني من نقص في الموظفين، بدلا من البدء مباشرة بإنشاء وظائف جديدة. وكما اقترحت اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/62/7/Add.32)، يلزم التنسيق والتعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة لضمان التكامل وتجنب الازدواجية والتداخل.

٧٦- ومن المهم إيجاد التركيبة الصحيحة وتحقيق التوازن بين الانضباط في الميزانية والتسيير الفعال للشؤون السياسية، مع مراعاة الحاجة الماسة إلى تعزيز إدارة الشؤون السياسية وتأثير هذه الإدارة على نجاح المنظمة.

٧٧- **السيد راشكو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يؤيد بقوة ولاية إدارة الشؤون السياسية، التي تسعى إلى منع نشوب النزاعات وحلها قبل أن تتفاقم ويصبح من الضروري إنشاء عمليات لحفظ السلام. وإذا كان وفده يعترف أيضا بالحاجة إلى تعزيز الإدارة، فإنه يعتقد أن من الضروري النظر في عدد من الأمور قبل اتخاذ أي إجراء بشأن المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام. وكما أشارت اللجنة الاستشارية في تقريرها، فإن الأمانة العامة لم تتطرق إلى عدد من الشواغل المثارة.

٧٨- وقد أثارت عدة تقارير لمكتب خدمات الرقابة الداخلية مسألة كيفية تحديد مهام الإدارة وأنشطتها، وطبيعة علاقتها بمهام وأنشطة كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وعلاوة على ذلك، وكما لاحظ كل من مكتب خدمات الرقابة الداخلية واللجنة الاستشارية، ليس هناك تقسيم واضح للعمل بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وهيئات أخرى، بما فيها مكتب دعم بناء السلام. وينبغي الرد على أسئلة جميع الدول الأعضاء ومعالجة شواغلها بالكامل قبل أن تنتهي اللجنة من استعراض مقترحات الأمين العام.

٧٩ - وأخيرا، ينبغي أن ينظر إلى المقترحات بتعزيز إدارة الشؤون السياسية، مثلها مثل غيرها من المقترحات، في سياق ميزانيه المنظمة. ولا يتفق المنهج التجزيئي المخصص إزاء الميزانية الحالية مع ممارسات الميزنة السليمة، وقد حددت الأمانة العامة أكثر من بليون دولار من الإضافات التي قد تلحق بالميزانية الأولية المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ومن شأن الموافقة على هذه الإضافات أن يؤدي إلى أكبر زيادة على الإطلاق في ميزانية الأمم المتحدة - حوالي ٢٥ في المائة - وأكبر ميزانية في تاريخ الأمم المتحدة. وفي هذا السياق ، أعرب الوفد عن أمله في أن يحدد الأمين العام

مبالغ مقابلة من الوفورات والاقتصاد في النفقات قبل تقديم مقترحات تتطلب موارد إضافية.

٨٠- **السيد صدوق** (المغرب): قال إنه يود أن يؤكد للأمين العام تأييد وفده لإصلاح المنظمة، الذي ينبغي أن توفر له الموارد اللازمة للاستجابة بمزيد من الفعالية للاحتياجات والتحديات الناشئة على أساس الأولويات والولايات التي تقررها الدول الأعضاء. وقال إن وفده يؤيد على وجه الخصوص الدبلوماسية الوقائية وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، ويعتقد أن من الضروري تحسين قدرات المنظمة في هذا الصدد عن طريق إجراءات متوازنة تكون موضع اتفاق وتتخذ وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات والولايات التي تصدر عن الدول الأعضاء.

٨١- وإذا كانت بعض المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام بتعزيز إدارة الشؤون السياسية ذات طابع إيجابي، فإن بعض المقترحات الأخرى تحتاج إلى إيضاح حتى يتسنى للدول الأعضاء اتخاذ قرارات مدروسة. وقد قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية مزيدا من المعلومات في رسالته إلى لجنة التنسيق المشتركة لحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين (A/C.5/62/25)، لكن وفده يتساءل عن الإشارة الواردة في تقرير الأمين العام إلى توسيع نطاق أنشطة الإدارة لتشمل القضايا الشاملة مثل تغير المناخ والديمقراطية والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والاتجار بالمخدرات والأمن والإيديولوجيات الراديكالية والأصولية والهجرة. والحال أنه لم يتم التوصل بعد إلى توافق الآراء اللازم بشأن هذه القضايا، وهي عادة ما تعالج على كل حال في إطار هيئات أخرى.

٨٢ - وقال إن وفده يود أن يرى داخل الإدارة نفسها عددا أكبر من رعايا الدول النامية، مع إعطاء الأولوية للمرشحين الناجحين في الامتحانات التنافسية الوطنية. وينبغي ألا تنشأ مكاتب إقليمية تابعة للإدارة إلا على أساس ولاية مناسبة، وبعد الحصول على موافقة البلد المضيف وتأييد الدول الأعضاء في المنطقة المعنية. وينبغي ألا تخول للمكاتب الإقليمية سلطات تتجاوز الحدود الإقليمية.

٨٣ - **السيد موكاي** (اليابان): قال إن وفده يرغب في التركيز على الاتساق والفعالية في الميدان وفي المقر، فضلا عن الانضباط في الميزانية. وقال إن وفده يدرك أهمية منع وقوع النزاعات والدبلوماسية الوقائية والوساطة والحاجة إلى التواجد في الميدان لهذه الأغراض. غير أنه ينبغي السعي إلى تحقيق الاتساق والكفاءة في مجال السلم والأمن ككل. والحال أن عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة تفتقر في الوقت الراهن إلى أي معايير واضحة أو تعريف متسق. وينبغي، عند قيادة هذه البعثات، أن يقسم العمل بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام بشكل مدروس ومحدد بوضوح، ويجب أن تجرى أي إصلاحات وفقا لهذا المبدأ، وأن يراعى تماما عند إنشاء مكاتب ميدانية وجود مكاتب أخرى، لا تشمل عمليات حفظ السلام فحسب، بل أيضا المكاتب التابعة للصناديق والبرامج.

٨٤ - وفي الوقت نفسه، ينعدم الاتصال والتنسيق في المقر بين الشُعب الإقليمية التابعة لإدارة الشؤون السياسية ومكتب العمليات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام. وكما أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره عن مراجعة الطريقة التي تنتهجها إدارة الشؤون السياسية في إدارة البعثات السياسية الخاصة (A/61/357)، فقد تكون موارد كلا الإدارتين مكرسة لأداء نفس المهام. وبدلا من الإفراط في تقديم طلبات الحصول على وظائف إضافية، ينبغي للإدارتين نقل موظفي الشؤون السياسية بمرونة. ومن الأمور الإيجابية أن معظم الوظائف المطلوبة هي بالرتب من ف-٢ إلى ف-٤، مما يسهم في تجديد شباب المنظمة.

٨٥ - وذكر المتكلم في الأخير أن من دواعي القلق تجزيء الاقتراح بإعادة هيكلة الإدارات التابعة للأمانة العامة خلال العام الماضي، بالانتقال من عمليات حفظ السلام إلى الشؤون السياسية ثم إلى دعامة التنمية، مما أضعف كثيرا قدرة الدول الأعضاء على مساءلة الأمين العام. وطبقا للممارسات المعمول بها، كان من اللازم عرض الخطط الإصلاحية للأمين العام ككل في ميزانية فترة السنتين، مع احتياجات مختارة بعناية، وتطبيق الضوابط المناسبة في الميزانية، والتركيز على المجالات ذات الأولوية القصوى، وأخذ الموارد من الأنشطة المهملة لإعادة تخصيصها لأنشطة أخرى.

٨٦ - **السيدة أفيلا** (بنما): قالت إن وفدها يؤيد تعزيز إدارة الشؤون السياسية، ويرى أنه من الضروري إعطاء دور أكثر أهمية للدبلوماسية الوقائية، حتى لا تتحول النزاعات إلى صراعات تهدد السلم والأمن الدوليين وتسبب أضرار مادية وخسائر في الأرواح.

٨٧ - وينبغي تحليل الجوانب السياسية لمقترحات الأمين العام بعناية قبل أن تنظر فيها اللجنة الخامسة، التي ينبغي التذكير بأنها هيئة إدارية وفنية. وبالنسبة لمضمون المقترحات، قالت المتكلمة إن وفدها يؤيد تعزيز الوجود الإقليمي للإدارة في أفريقيا والمناطق الأخرى المحتاجة إلى الحصول على الدعم والمشورة من منظومة الأمم المتحدة. وينبغي استخدام الموارد بصورة رشيدة، مع اتخاذ إجراءات تكمل عمل إدارة عمليات حفظ السلام والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج.

٨٨ - وينبغي ألا تفتح المكاتب الإقليمية إلا بموافقة البلد المضيف وبلدان المنطقة، وفقا للاحتياجات الإقليمية والولايات التشريعية لهيئات صنع القرار. وأعربت المتكلمة عن تأييد وفدها لتوصيات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بمبررات إنشاء مكاتب إقليمية جديدة. وينبغي توخي مزيد من الدقة في تحديد المعايير المستخدمة لتقرير ما إذا كان للمكاتب الإقليمية المشار إليها في مقترحات الأمين العام ما يبررها. وأعربت عن تأييد وفدها لإنشاء مكتب لمنطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ينبغي أن يخصص له عدد مناسب من الموظفين لأداء مهام فنية متخصصة.

٨٩ - وينبغي أن يراعى في تزويد إدارة الشؤون السياسية بموظفين تحقيق التوازن على نطاق أوسع بين المناطق الجغرافية وبين الجنسين. ويجب تعيين الموظفين المؤهلين من المنطقة المناسبة في مختلف الشُعب الإقليمية التابعة للإدارة. وأخيرا، ينبغي تزويد شعبة المساعدة الانتخابية بما يكفي من الموارد لدعم جهود المساعدة الانتخابية التي تبذلها بعثات الأمم المتحدة ومشاريع المساعدة الانتخابية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تشجيع الديمقراطيات الناشئة.

٩٠ - **السيد رين بيشينغ** (الصين): قال إن وفده يؤيد الخطوات الضرورية والرشيدة لإصلاح المنظمة من أجل تحسين الإدارة والكفاءة. ويجب أن تسترشد هذه العملية بمبدأ توافق الآراء وأن تنفذ بشكل تدريجي، دون تقويض سلطة صنع القرار المخولة للجمعية العامة فيما يتعلق بتخصيص الموارد وسياسة الموارد البشرية.

٩١ - وأعرب أيضا عن تأييد وفده للدور الإيجابي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاقها، وقال إن وفده يعتقد أن زيادة معقولة للمدخلات في مجالي الوقاية والوساطة، على سبيل المثال، تعزيزا لآليات الإنذار المبكر وبعثات تقصي الحقائق، سيكون لها أثر إيجابي على منع النزاعات وحلها، شريطة أن يحتفظ مجلس الأمن بدوره القيادي في هذا الصدد. وبما أن العديد من بؤر التوتر الدولي ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة التنمية، فينبغي للمنظمة أن تعزز بفعالية أنشطتها الإنمائية وتهتم عن كثب ببناء السلام بعد انتهاء النزاعات.

٩٢ - وشهدت السنوات الأخيرة تكثيف أنشطة إدارة الشؤون السياسية في مجال الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام والوساطة. ولذلك فإن وفده يفضل تعزيز الإدارة عن طريق إعادة الهيكلة وزيادة عدد الوظائف، ويعتقد أن قرارات الدول الأعضاء في هذا الصدد ستتعزز بتوصيات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بمسائل مثل الموظفين، والإدارة المتكاملة للأنشطة بدلا من إدارتها على المستوى القطري، وإنشاء المكاتب الإقليمية، وتعزيز التنسيق مع عمليات حفظ السلام، والمبعوثين الخاصين ووكالات الأمم المتحدة للتنمية. وينبغي للإدارة، عند إعادة هيكلة شعبها الإقليمية، أن تتوخى التبسيط والكفاءة، وتتجنب تضخم عدد الموظفين. وينبغي إنشاء المكاتب الإقليمية على أساس التعامل مع كل حالة على حدة، وفي ضوء الاحتياجات الفعلية، وبموافقة بلدان المنطقة المعنية طبقا للولاية الصادرة عن الجمعية العامة ومبدأ توافق الآراء.

٩٣ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يؤيد جميع جهود الإصلاح الحقيقي الرامية إلى جعل المنظمة أكثر فعالية وديمقراطية وشفافية وتعددية، وتمكينها من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وتنفيذ الولايات التشريعية التي تصدرها الدول الأعضاء والاستجابة إلى الدعوات الموجهة منذ زمن طويل لإعادة الهيكلة الشاملة. ويجب أن تكون تلك الجهود شفافة وتتم وفقا لميثاق الأمم المتحدة ورغبات هيئاتها الرئيسية، وعلى رأسها الجمعية العامة.

٩٤ - وفي هذا الصدد، ينبغي للأمين العام أن يتشاور مع الدول الأعضاء قبل تقديم أي مقترحات تؤثر على مصالحها. وهذا ينطبق خصوصا على التقرير الذي تنظر فيه اللجنة حاليا، حيث إن إدارة الشؤون السياسية هي إحدى أهم الإدارات التابعة للمنظمة، ولها دور رئيسي في تنفيذ المبدأ الأساسي المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، كما أنها تدعى إلى الاضطلاع بالولايات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة. غير أنه، إذا كانت الإدارة قد أصبحت أكثر نشاطا في كل مكان من حيث أداء مهمتها الرئيسية - أي الدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية - من المؤسف أنها تولي اهتماما أقل بالوضع في الشرق الأوسط، ولا سيما عملية السلام. فعلى الرغم من أن المنطقة من المواضيع الرئيسية التي تركز عليها أنشطه المنظمة منذ نشأتها، فإن درجة الاهتمام بها قد قلت.

٩٥ - وكما يتبين من عنوان تقرير الأمين العام، يجري التماس مزيد من الموارد لزيادة عدد الموظفين وتحقيق إعادة هيكلة الإدارة، على الرغم من عدم تغيير ولاياتها القانونية. وينبغي الحصول على موافقة الجمعية العامة إذا أريد الأخذ بولايات تشريعية جديدة. وإذا كانت العديد من المقترحات الواردة في التقرير إما إدارية أو مالية، فإن المقترحات الأخرى تتعلق بقضايا سياسية حساسة، مما يتطلب مزيدا من التشاور مع الدول الأعضاء.

٩٦ - وكمثال على ذلك، قال إن وفده يرى أن إقامة شعبة جديدة للشرق الأوسط وغرب آسيا تكون مقسمة إلى قسمين، الشرق الأوسط والخليج، ليس لها أي أساس لا في المنطق ولا في واقع الشرق الأوسط. وذكر أن إدارة الشؤون السياسية أطلِعت على رأي وفده، الذي اعتُرف بوجاهته وصحته. وأعرب عن ثقته في أن ذلك الرأي سيراعى في نسخة منقحة من التقرير بعد انتهاء اللجنة من المناقشات. وأعرِب عن القلق إزاء مقترحات إعادة هيكلة الشُعب الإقليمية التابعة للإدارة في رسالة موجهة إلى الأمين العام من الرئيسين المشاركين للجنة التنسيق المشتركة لمجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز (A/C.5/62/24). وقال إن وفده لاحظ بقلق أن طلب تصويب تقرير الأمين العام (A/62/521 و Corr.1) الوارد في مرفق تلك الرسالة لم ينفذ، وربما كان السبب في ذلك النقاش الجاري في اللجنة

الخامسة. وأكد من جديد على أنه لو كان الأمين العام يجري مشاورات اعتيادية مع الدول الأعضاء قبل صياغة مقترحات جديدة لانتفت الحاجة إلى التصويبات.

٩٧ - وما زالت إدارة الشؤون السياسية بعيدة عن تحقيق التمثيل الجغرافي العادل بين موظفيها، حيث ينتمي العديد منهم إلى دول معينة. وقال إن وفده يود أن يعين مزيد من الموظفين من البلدان النامية، ولا سيما الدول العربية، خاصة في ضوء الدور الذي تقوم به الإدارة في تقديم الدعم، ليس لأنشطة مجلس الأمن فحسب، بل لأنشطة الجمعية العامة كذلك. ومن الأمثلة على ذلك اللجنة المعنية بممارسة الشُعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومكتب سجل الأضرار فيما يتعلق بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وما حولها، ووحدة إنهاء الاستعمار.

٩٨ - **السيد بوتاغيرا** (أوغندا): قال إن صون السلم والأمن الدوليين ليس واجبا أساسيا على جميع الدول الأعضاء بموجب الميثاق فحسب، بل هو أيضا واحد من الركائز الثلاث لعمل المنظمة. لذلك تكتسي الدبلوماسية الوقائية، عن طريق الوساطة وزيادة استخدام المساعي الحميدة، أهمية بالغة. ويعد تقرير الأمين العام قيد المناقشة منطلقا جيدا لقيام الجمعية العامة باقتراح توصيات عملية بشأن كيفية تنفيذ ذلك المبدأ.

٩٩ - وأحيطَ علما على النحو الواجب بنية الأمين العام ترشيد وجود الإدارة في الميدان عن طريق إنشاء شبكة صغيرة من المكاتب الإقليمية. وأشار المتكلم إلى أنه رغم إشادة وفده بالنية في إنشاء مكتب إقليمي في وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، فإنه يتفق مع توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٢٣ من تقريرها (A/62/7/Add.32)، أي أنه ينبغي أن تطبع الشفافية عملية التماس وجهات نظر الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في حال تقرر إنشاء هذه المكاتب الإقليمية، ولا سيما إذا تعلق الأمر بإنشاء المكتب المقترح في وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى.

١٠٠ - وينبغي الإشادة بالأمين العام، من خلال مبعوثه الخاص إلى المناطق المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة، للدور الهام الذي قام به في محادثات جوبا للسلام بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة. ونتيجة لذلك، هناك احتمالات قوية بأن يوقع اتفاق سلام شامل في المستقبل القريب. غير أنه، بالنظر إلى أن المحادثات قد وصلت إلى مرحلة حاسمة، فلا طائل من وراء اقتراح الأمين العام إضافة موظف للشؤون السياسية (ف-٤) يقتصر عمله على دعم عملية السلام في شمال أوغندا.

١٠١ - **السيدة دينيتش** (كرواتيا): قالت إن وفدها يؤيد تعزيز إدارة الشؤون السياسية، الذي من المفروض أن يحسن قدرات الأمم المتحدة في مجال منع وقوع النزاعات. ولا شك في أن منع نشوب النزاعات يستحق تكريس جهود وموارد كافية له، وأن على المنظمة أن تعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بهذا الشأن. غير أن على المنظمة أيضا أن تؤدي ولاياتها بمزيد من الكفاءة.

١٠٢ - ومضت المتكلمة قائلة إن وفدها سيؤيد إنشاء مكاتب إقليمية، شريطة الحصول على الموافقة المسبقة للبلد المضيف وجميع بلدان المنطقة المعنية. وعلى الرغم من إنشاء مكتبين إقليميين بالفعل في داكار وعشق آباد، ينبغي ألا تنشأ المكاتب الإقليمية باتباع نهج واحد ''مناسب للجميع''، ويجب في المستقبل إتاحة جميع المعلومات عن المبررات الصحيحة لفتح هذه المكاتب.

١٠٣ - وقد أحيط علما على النحو الواجب بالرسالتين المعممتين كوثيقتين رسميتين (A/C.5/62/24 و A/C.5/62/25). وفي هذا الصدد، قالت إن وفدها يتفهم الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الرسالة الأولى وأعربت عن تقديرها للتوضيحات التي قدمتها الأمانة العامة في الرسالة الثانية. وأعربت عن تأييد وفدها لنية الأمانة العامة في المراعاة التامة للتمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين مع القيام في الوقت نفسه بتعيين أفضل المرشحين المؤهلين.

١٠٤ - وقالت إنها تشاطر اللجنة الاستشارية مخاوفها من ألا يكون التقسيم المقترح للشعب الإقليمية إلى وحدات متعددة من قبل بلدان معينة هو الحل الأفضل. وأعربت أيضا عن اتفاقها مع الرأي القائل إنه ينبغي لعمل إدارة الشؤون السياسية في بعض المناطق أن يكمل ما تم إنجازه من قبل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المختصة.

١٠٥ - **السيد نغونغولو** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إن النزاعات في أفريقيا عادة ما تقع بين الدول أو داخل الدولة الواحدة. وقد تضررت جمهورية تترانيا المتحدة نفسها أيما تضرر من الآثار غير المباشرة للنزاعات داخل الدول. غير أن تعزيز الاتحاد الأفريقي ووضع خطط التكامل الإقليمي ودون الإقليمي يساعد على تخفيف حدة التوتر بين الدول ومنع وقوع نزاعات داخلها. وبالتالي فإن من التحديات الرئيسية التي تواجه أفريقيا اليوم كيفية منع وقوع هذه النزاعات المدمرة، التي لا تعيق السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا فحسب، بل إنها تدمر الهياكل الأساسية المادية للاقتصاد أيضا، مما يعيق الأنشطة المالية.

١٠٦ - ويمكن للدبلوماسية الوقائية أن تسهم إسهاما فعالا في الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. ولذلك فإن وفده يؤيد تماما اقتراح الأمين العام بتعزيز إدارة الشؤون السياسية من أجل تحسين قدراتها في مجال الدبلوماسية الوقائية. كما أنه يؤيد تعزيز مكتب الاتصال في أديس أبابا عن طريق رفع مركزه ليصبح مكتبا لدعم السلم والأمن لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأخيرا، أعرب عن ترحيب وفده بمبادرة إدارة الشؤون السياسية بشأن التدابير الرامية إلى تكثيف تعاونها مع خطط التكامل الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا لتعزيز السلام والأمن في المنطقة. ذلك أن السلام والأمن يكتسيان أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

١٠٧ - **السيد علوان كنفاني** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): ذكر أنه سبق لوفده أن أعرب عن رأيه في الجوانب السياسية الواردة في تقرير الأمين العام (A/62/521). وقد عولجت تلك الشواغل إلى حد ما بإصدار تصويب (A/62/521/Corr.1) وعن طريق الرسالة الموجهة من الأمين العام بتاريخ ١١ آذار/مارس (A/C.5/62/25). وقال إنه يعتقد أن صدور تصويب ثان قد تعذر بالنظر لضيق الوقت ولذلك فإن الرد الوارد في رسالة الأمين العام يمثل وثيقة ملزمة لأغراض المفاوضات. وفي هذا الصدد ، قال إنه يقر ويرحب باستعداد الأمين العام لمعالجة شواغل البلدان المعنية. غير أن وفده يدعو أيضا الأمانة العامة إلى أن تقدم إجابة أكثر تفصيلا مما يرد في رسالة الأمين العام (A/C.5/62/25) ، ردا على جميع الأسئلة المطروحة بشأن ولاية إدارة الشؤون السياسية.

١٠٨ - وينبغي للوفود أن تحلل المقترح المعروض عليها تحليلا شاملا، لضمان أن تعكس النتائج توازنا بين الدعامات الثلاث الرئيسية للمنظمة. وعلاوة على ذلك، فإن الإصلاح المقترح لتعزيز دعامة التنمية جزء من النهج المتوازن اللازم لإصلاح الأمانة العامة ولذلك ينبغي اعتباره من الأولويات.

١٠٩ - وقال إن وفده يرحب بالاقتراح الداعي إلى تعزيز الدور السياسي للأمين العام، بالنظر إلى الطابع الجوهري

الذي تكتسيه وساطته الدبلوماسية والسلطة المخولة له بصفته شخصية عالمية يمثل القيم العليا المنصوص عليها في ميثاق المنظمة. وفي هذا الصدد ، قال إن وفده لن يعترض على بعض الأهداف الرئيسية التي طرحت في الاقتراح. غير أن بعض جوانب هذا الاقتراح تتجاوز نطاق إدارة الشؤون السياسية، ويبدو أنها تتعدى على صلاحيات الإدارات الأخرى، مثل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

١١٠ - وقال إن وفده يعترف بالحاجة إلى الموارد اللازمة لتعزيز الشُعب الإقليمية وسيؤيد الموافقة على تلك الموارد، شريطة مراعاة الشواغل التي أعربت عنها مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة ريو. كما يؤيد وفده اقتراح مجموعة ريو بشأن شُعبة الأمريكتين، التي ينبغي أن تعكس الحقائق الجغرافية والسياسية لمناطقها دون الإقليمية. وبالمثل، فإن الشُعب الإقليمية والتقسيمات الفرعية لكل منها ينبغي أن تزود بموظفين مؤهلين من المناطق المعنية، مع المحافظة في الوقت نفسه على التوازن اللازم بين الجنسين.

١١١ - وأخيرا، قال إن وفده يحث اللجنة الاستشارية على أن تعطي الأولوية لوضع تقريرها عن دعامة التنمية بصيغته النهائية، حتى يكون لدى اللجنة الخامسة متسع من الوقت للنظر في هذه المسألة في الدورة المستأنفة الحالية. وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أنه من شأن تنفيذ الولايات المتعلقة بالتنمية أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على حالات النزاع المحتمل وقوعها في مختلف المناطق.

١١٢ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار): قال إن وفده يرحب باقتراح الأمين العام تعزيز إدارة الشؤون السياسية بوصفها خطوة كبيرة للمجتمع الدولي إلى الأمام في مجال الدبلوماسية الوقائية. ويعكس النهج المعتمد روح ونص ميثاق الأمم المتحدة، وسيساعد على تعزيز فعالية المنظمة بوصفه أداة مفيدة لتكميل عمليات حفظ السلام وبناء السلام في جميع أنحاء العالم. لذلك فإن إدارة الشؤون السياسية ينبغي أن تكون هيكلا بارزا لدعم المساعي الحميدة للأمين العام، بالاستناد فقط إلى معلومات محايدة تستقى من الميدان وتتحقق من صحتها مصادر موثوق بها.

١١٣ - وقال إن وفده يلفت الانتباه إلى استمرار عدم احترام التوزيع الجغرافي العادل، مما يؤثر بوجه خاص على بلدان الجنوب. ويتفاقم هذا الوضع بسبب انتهاكات القواعد الإدارية التي تؤدي إلى ممارسات غير عادلة في مجال الموارد البشرية، وبالتالي إلى زيادة تقويض إجراءات توظيف رعايا بلدان الجنوب. وعلاوة على ذلك، تلجأ البعثات السياسية وعمليات حفظ السلام إلى هذه الممارسات لخدمة مصالح لا تتماشى دائما مع الولايات الصادرة عن الجمعية العامة. ومن أجل تجنب أي اتهامات بالتحيز في حالات الأزمات، من المهم عدم الخروج عن ولايات بعثات حفظ السلام.

١١٤ - وعملا على ضمان نجاح وجود الإدارة الإقليمي، قال المتكلم إن وفده طرح المقترحات التالية: ينبغي أن يتم تعيين الموظفين ونقلهم طبقا للقواعد والممارسات التي تتفق عليها الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة؛ ويجب مراعاة العبر المستخلصة من أجل الحد من انعدام الأمن الوظيفي لبعض الفئات المهنية، ولا سيما في إطار المجموعتين ٢٠٠ و٣٠٠؛ وينبغي معالجة عدم المساواة في التمثيل، سواء فيما يتعلق بانخفاض نسبة كبار الموظفين من بلدان الجنوب بصفة عامة ، ومن أفريقيا على وجه الخصوص، وكذلك الارتفاع المفرط في نسبة الوظائف من الرتب ف-٤/ف-٥ ومد-١/مد-٢، المخصصة لرعايا بلدان الشمال؛ ووضع نظام أكثر موضوعية لتقييم موظفي الأمم المتحدة للحد من إساءة الاستخدام الحالية لنظام تقييم الأداء؛ وضرورة منح القارة الأفريقية جميع الوظائف الجديدة التي تنشأ في الأمانة العامة،

علاوة على توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في تقريرها بشأن تعزيز إدارة الشؤون السياسية.

١١٥ - **السيد صفائي** (جمهورية إيران الإسلامية): ذكر أن اللجنة الخامسة مكلفة بدراسة الآثار المالية والآثار المترتبة في الميزانية على القرارات التي تتخذها أجهزة تقرير السياسة. وفي هذه الحالة، طُلب من اللجنة مناقشة اقتراح يتضمن أحكاما سياسية، دون الإشارة في حالات كثيرة إلى الولايات الحكومية الدولية.

١١٦ - وفي إطار الاقتراح الحالي ، قال إن وفده يتطلع إلى التقرير الشامل الذي طلب من الأمين العام تقديمه إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها الثالثة والستين المستأنفة وفقا للقرار ٢٧٩/٦١، مما من شأنه أن يقدم فكرة أفضل عن الإصلاحات الجارية. غير أنه سيكون من الصعب على الجمعية العامة إجراء مناقشات مستفيضة بشأن مقترحات تهدف إلى تعزيز إدارة الشؤون السياسية في الوقت نفسه.

١١٧ - كما لفت الانتباه إلى الملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٣ من تقريرها (A/62/7/Add.32) وأعرب عن اتفاقه مع الرأي القائل إن زيادة عدد الموظفين ليست كافية في حد ذاتها لضمان تنفيذ الولايات. وعلى الأمين العام أن يعالج هذه المسائل في الاقتراح. وعلاوة على ذلك، فإن أي جهود جادة وحقيقية تبذل لتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية يجب أن تعالج الأسباب الجذرية للتراعات وتبحث عن سبل تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد. وينبغي أيضا بذل هذه الجهود بالامتثال التام لميثاق الأمم المتحدة والاحترام الكامل لسيادة الدول الأعضاء واستقلالها الوطنيين.

١١٨ - وأخيرا، يتعين على الأمم المتحدة أن تسعى إلى الحصول على موافقة صريحة من البلد المضيف وجميع بلدان المنطقة قبل إنشاء أي مكتب إقليمي؛ وينبغي للدول الأعضاء أن تبت في أمر إنشاء مكاتب إقليمية بدراسة كل حالة على حدة؛ وينبغي ألا تكون لدى المكاتب الإقليمية ولاية تتجاوز حدود الدولة التي تعمل فيها؛ ويجب ألا توضع صيغة موحدة لإنشاء المكاتب الإقليمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.